



يوم : 2025/01/16

امتحان الدورة العادية في مقياس الاقتصاد البنكي

السؤال الأول: (1 ن لكل عبارة)

تصحيح الخطأ إن وُجد:

1. من عيوب معايير الأداء التنافسية عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرجوة في النشاط البنكي.
2. تصنف مجموعة حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية في المجموعة الثالثة من ميزانية البنك التجاري في جانب الأصول.
3. لا يوجد فرق بين السحب على المكشوف وتسهيلات الصندوق.
4. يعد مضاعف الرفع المالي من بين أسس السيولة التي يركز عليها العمل البنكي.
5. تقوم البنوك التجارية بعمليات السوق المفتوحة كنوع من الأدوات للتحكم في المعروض النقدي.
6. يتكون النظام البنكي الجزائري من 20 بنكا تجاريا منها 13 تقدم خدمات بنكية إسلامية.
7. من فرضيات خلق النقود وجود ودائع كبيرة مع تقديم البنك لقروض بصفة جزئية.
8. الوديعة المشتقة هي الوديعة المتبقية لدى البنك بعد القيام بعملية الإقراض.
9. يسمح التحليل الأفقي المستخدم في تسيير ميزانية البنك بمقارنة أداء البنك مع بنوك مماثلة.
10. بطاقات الدفع وبطاقات الائتمان التي تصدرها البنوك التجارية لا تختلف من حيث الخدمات التي توفرها.
11. عملية خلق نقود الودائع عملية محدودة لوجود عدة عوامل تقيد أهمها حجم الودائع المشتقة ومعدل الفائدة على القروض.
12. السبيل الوحيد لحصول الوحدات ذات العجز على التمويل اللازم من الوحدات ذات الفائض هو لجوءها إلى البنوك التجارية.
13. تضم الشريحة الأولى لرأس مال البنك حقوق الملكية والأرباح المحتجزة الغير موزعة.
14. تؤثر حسابات خارج الميزانية على العمل البنكي وميزانيته في حالة تسديد والتزام صاحب الضمان أو الكفالة.
15. يتحصل البنك على عمولة الخصم عند خصمه للأوراق التجارية.

السؤال الثاني: (05 نقاط)

أجب عن الأسئلة التالية:

1. ما هي متطلبات العمل المصرفي الإلكتروني؟
2. أذكر 8 أنواع من الودائع حسب معيار النشاط الاقتصادي للمودعين؟
3. ما هي الأسباب التي أدت إلى تحرير الخدمات المصرفية (ذكر ثلاثة أسباب على الأقل)؟

أ.د أسماء دررور

بالتوفيق



الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس الاقتصاد البنكي

1. **خطأ:** من عيوب معايير الأهداف المستهدفة عدم تعبيرها بشكل واقعي عن الأهداف المرجوة في النشاط البنكي.
2. **خطأ:** تصنف مجموعة حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية في المجموعة الثالثة من ميزانية البنك التجاري في جانبي الأصول والخصوم.
3. **خطأ:** يوجد فرق بين تسهيلات الصندوق والتي تسمح بجعل الحساب مدينا في حدود مبلغ ومدة لا تتجاوز 15 يوم بينما يسمح السحب على المكشوف بجعل الحساب مدينا في حدود مبلغ ومدة تزيد عن 15 يوم.
4. **خطأ:** يعد مضاعف الرفع المالي من بين أسس الربحية التي يركز عليها العمل البنكي.
5. **خطأ:** تقوم البنوك المركزية بعمليات السوق المفتوحة كنوع من الأدوات للتحكم في المعروض النقدي.
6. **خطأ:** يتكون النظام البنكي الجزائري من 20 بنكا تجاريا منها 12 تقدم خدمات بنكية إسلامية.
7. **خطأ:** من فرضيات خلق النقود وجود طلب على القروض والتي يقرضها البنك كاملة.
8. **خطأ:** الوديعة المشتقة هي الوديعة المتاحة للإقراض.
9. **خطأ:** يسمح التحليل العمودي المستخدم في تسيير ميزانية البنك بمقارنة أداء البنك مع بنوك مماثلة أو يسمح التحليل الأفقي بمقارنة عناصر الميزانية وقائمة الدخل لبنك واحد لإيجاد علاقة أفقية.
10. **خطأ:** تختلف حيث تسمح بطاقات الدفع بإجراء مختلف المدفوعات في حدود رصيد دائن فقط في حين تسمح بطاقات الائتمان بإجراء مختلف المدفوعات في حدود رصيد مدين متفق عليه.
11. **خطأ:** عملية خلق نقود الودائع عملية محدودة لوجود عدة عوامل تقيد أهمها حجم الودائع الأولية ونسبة التسرب النقدي و نسبة الاحتياطي الإجباري.
12. **خطأ:** السبل المتاحة لحصول الوحدات ذات العجز على التمويل اللازم من الوحدات ذات الفائض هو لجوءها إلى البنوك التجارية (وساطة غير مباشرة) وإلى الوساطة المباشرة من خلال الأسواق المالية.
13. **خطأ:** تضم الشريحة الأولى لرأس مال البنك حقوق الملكية والأرباح المحتجزة الغير موزعة إضافة إلى الاحتياطيات.
14. **خطأ:** تؤثر حسابات خارج الميزانية على العمل البنكي وميزانيته في حالة عدم تسديد والتزام صاحب الضمان أو الكفالة.
15. **خطأ:** يتحصل البنك على الآجيو المتمثل في عمولة الخصم + معدل الخصم عند خصمه للأوراق التجارية.

الجواب الثاني:

1-متطلبات العمل المصرفي الالكتروني:

-الجانب المادي: من كل المعدات والأدوات والحواسيب الالية (0,5 ن)

-مختلف البرمجيات والتطبيقات التي تسهل العمل الالكتروني (0,5 ن)

-تدريب و تهيئة العنصر البشري لتقبل التغيير التكنولوجي (0,5 ن)

2-0,25 نقطة لكل نوع: تصنف الودائع حسب النشاط الاقتصادي إلى:

ودائع للتجار -ودائع للمنشآت الصناعية -ودائع للمنشآت الزراعية - ودايع للمنشآت الخدمية -ودائع أصحاب المهن الحرة -قطاع الأعمال العام (الخزانة) - قطاع الخدمات العامة (كل الوزارات) -قطاع

الأفراد) الهيئات الغير هادفة للربح، النقابات والجمعيات الخيرية) قطاع الوسطاء الماليين (شركات التأمين، المعاشات وصناديق الضمان الاجتماعي).
3- الأسباب التي أدت إلى تحرير الخدمات المصرفية:
-العولمة (0,5 ن)
-التقدم التكنولوجي (0,5 ن)
-زيادة حدة المنافسة (0,5 ن)